أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي

The impact of fluctuation in oil on Algerian economy: towards the necessity of economic diversification

د.شريفة العابد برينيس*، د.نور الهدى دحماني

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)

تاريخ الاستلام:2020/03/20؛**تاريخ المراجعة** :2020/04/15؛**تاريخ القبول**:2020/04/20

ملخص:

باعتبار أن النفط مادة ناضبة وليست دائمة يجب إدراك حجم المخاطر التي تتعرض لها معظم الدول النفطية وبالتحديد الجزائر، في خضم التقلبات الحادة في أسعار النفط. تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. مع استمرار انخفاض سعر برميل النفط وجدت الحكومة الجزائرية نفسها في مواجهة عجز موازني أثر على برامجها التنموية بالإضافة إلى عجز في ميزانها التجاري أدى إلى استنزاف احتياطي الصرف.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر يجب أن تولي اهتمام إلى التنويع الاقتصادي باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي خاصة في ظل التحديات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، الناتج المحلي الإجمالي، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

Considering oil as an exhausting resource and not a sustainable makes us aware of the risks faced by most oil countries, especially Algeria, due to the fluctuations in oil prices. This paper focuses on the impact of fluctuations in oil prices on Algerian economy, the continuing fall in the prices of a barrel of oil has caused a budget deficit problem for the Algerian government, which has blocked several development programs, in addition, the trade balance deficit for the third successive years, and bed to the depletion of foreign exchange reserve.

The study concluded that Algeria should pay attention to the economic diversification, which is considered as strategic choice to achieve economic recovery especially with current challenges.

Keywords:oil prices, Algerian economy, gross domestic product, economic diversification.

Jel Classification Codes: E31, E32, E61,G10, H4.

* CherifaLABED BRINIS, e-mail:cherifa_lmd@yahoo.com

I- تمهيد

يعد النفط أهم مصدر للطاقة الأحفورية حيث يحتل المركز الأول فيما يخص إنتاج الطاقة العالمي.

وتنبع أهميته مقارنة بغيره من المصادر في الفارق الكبير بين تكلفة إنتاجه وكمية الطاقة التي يولدها، وهذا ما جعل منه سلعة إستراتيجية على المستوى الدولي. ويلعب النفط دورا مهما في نمو الاقتصاد لمعظم الدول أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادها الكبير على مداخيل صادراته فيتم توليه لمشاريعها التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه

وهنا كضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في المدى القصير والطويل. فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير لها آثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل، وهذا ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد "resourcecurse".

بالنسبة للجزائر منذ الاستقلال وهي تعتمد على ثروة النفط خلال مسيرتها التنموية، وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية، وكان ذلك في ظل توجيهات اقتصادية تختلف عن التوجيهات الحالية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منتصف الثمانينات وما بعدها من جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي بالخصوص تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والتحول نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة، لذا لابد من اتخاذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية الناجعة ومن أهمها إتباع إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

I.1-إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ماهو أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ وهل يمكن أن يكون التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر؟

I.2- الدراسات السابقة ومنهجية البحث

- دراسة علي العمري بعنوان قياس وتحليل اثر صدمات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012):

تناولت هذه الدراسة قياس وتحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ أنه بالنظر إلى كل المجهودات المبذولة منذ الأزمة النفطية العالمية لعام 1986 والتي ترمي إلى البحث عن مصادر تمويل خارج قطاع المحروقات، إلا أنه لحد الآن لا الصناعة ولا الفلاحة استطاعوا أن يأخذوا مكان المحروقات في تمويل البرامج التنموية وهذا بالرغم من الأموال الطائلة التي خصصت لهذه القطاعات ليبقى سعر النفط هو المتغير الأول المؤثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.[1]

- دراسة نوال بن خالدي ولطيفة بن يوب بعنوان أثر تقلبات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر أسعار النفط على النحو الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل العلاقة طويلة الأجل بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي، باستخدام طرق قياسية تعتمد على اختبار سكون السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك انجل- غرانجر خلال المدة 1980-2016. وأظهرت نتائج الدراسة أن أسعار النفط لها تأثير على النمو الاقتصادي الوطني على المدى القصير والطويل الأجل.[2]

- دراسة أوضايفية حدة وخوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي:

هدفت الدراسة إلىإبراز آثار ومخلفات الأزمات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط على عدة مؤشرات في الاقتصاد الجزائري بدءا من سنة 2014، وتوصلت الدراسة إلىأن الاقتصاد الجزائري كان هشا في مواجهة آثار هذه الصدمات، بالرغم من انه يمتلك من الإمكانيات والمقومات ما يؤهله لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي من مقومات زراعية وصناعية وفلاحية.[3]

تحقيقا لهدف الدراسة وحتى تتم الإجابة عن الإشكال الرئيسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الوضع الاقتصادي وتحليل انعكاس الاعتماد المفرط على مصدر وحيد للدخل وهو النفط في ظل تقلباته المستمرة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في تحليل واقع الاقتصاد الجزائري واقتراح إستراتيجية تنموية يمكن الارتكاز عليها لمرحلة ما بعد النفط.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كما يلي:

- السوق النفطية العالمية
- أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

II- السوق النفطية العالمية

إن سوق النفط العالمي من أهم الأسواق التي عرفت في تطورها التاريخي مراحل انتقالية حسب تغير موازين القوى فيه بسبب اختلالات متغيراته من عرض وطلب وأسعار، وسيتمفي هذا المحور التطرق إلى العوامل المؤثرة على أسعار النفط وتطوراتها خلال الفترة (2000-2019).

II.1- العوامل المؤثرة على أسعار النفط

1- محددات الطلب العالمي على النفط

يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية،حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره، وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا لأن زيادة السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدة القصيرة. وعموما هناك عدة عوامل تتحكم في الطلب العالمي على النفط أهمها:

أ/ النمو الاقتصادي العالمي: هناك علاقة طردية بين كل من النمو الاقتصادي والطلب العالمي للنفط، إذ يعتبر النمو الاقتصادي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي عنصر أساسيا في التأثير على حجم الطلب العالمي.

حيث يلعب دورا رئيسيا في تحرير مستوى استهلاك الطاقة في مناطق العالم المتلفة وما يعزز هذا القول أنه سنة 2000، شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الطلب على النفط في معظم المناطق رغم الارتفاع في مستويات الأسعار، حيث لم تقف مستويات الأسعار التي شهدتها سنة 2000 حائلا دون ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو 01 مليون برميل يوميا ليصل إلى 75.7 مليون برميل أي ما يعادل 1.3%.[4]

ب/ المناخ: قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل يؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة الوقود للتدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى سنة 2005 وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

ج/ ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن الطاقات البديلة: يعتبر مدى توفر الطاقات البديلة للنفط بتكلفة تنافس أسعار النفط عاملا مؤثرا على الطلب على النفط بزيادة اعتماد الدول المستهلكة على هذه المصادر، حيث تعمل الدول المتقدمة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط وتزايد الطلب عليه، إلى وضع استراتيجيات طاقوية وطنية بديلة، حيث تؤمن مصادر إضافية ودائمة لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايدة بأنجع طريقة ممكنة، وبأقل تكلفة، من خلال إجراء دراسات وأبحاث لتأمين مصادر من الطاقات البديلة أو المتجددة والاستفادة منها "كالطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية " التي سجلت زيادة في سنة 2012 بنسبة 43.3% عن إجمالي الطاقات المركبة وطاقة الرياح التي ازدادت بنسبة 18.9% مقارنة بسنة 2011 ليصل الإجمالي إلى 248.2 جيغا واط".[5]

د/ الاستقرار السياسي و الأمني في العالم: الاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع الدول الأكثر للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات، وتمثلت هذه الأحداث عام 2004 في الاضطرابات العمالية في نيجيريا والهجمات المتكررة على إمدادات النفط والمنشات النفطية في العراق والمملكة العربية السعودية والاستفاء العام للانتخابات الرئاسية في فنزويلا وإعصار ايفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات

المتحدة على منظمة أوبك، وغيرها وما يثيره من تخوف بين الحين والأخر حول انقطاع إمدادات النفط، وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على أعلى الأرباح.[6]

2- محددات العرض العالمي على النفط

أ/ احتياطات النفط العالمية: تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط وكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على الإنتاج، وتشير تقديرات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى ارتفاع احتياطات النفط العالمية المؤكدة من 1266.8 مليار برميل في نهاية سنة 2012 إلى 1292.9 مليار برميل في نهاية سنة 2014 أي بارتفاع قدره 26.1 مليار برميل، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 2.[7]

ب/ السعر النفطي: يعتبر سعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فكل زيادة في النفط تتسبب في انخفاض الأسعار، وبالتالي يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط وذلك في المدى القصير أما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

ج/ المخزون العالمي: يؤدي زيادة المخزون العالمي للنفط سواء الاستراتيجي أو التجاري في الدول المنتجة والمستهلكة إلى التأثير على العرض العالمي، وعلى سبيل المثال عندما قررت وزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود من الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008، أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية بـ0.1 إلى 0.5 من النفط الخام الخفيف وإلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل.[8]

د/ الاستكشافات الجديدة: تلعب عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على الإنتاج النفطي دورا مهما في التأثير على العرض، بحيث كلما كانت الاستكشافات كبيرة زاد المعروض النفطي، وفيما يخص التطور في هذا المجال فإن في الفترة 1978-2012 زاد الاستثمار في قطاع الاستكشافات والإنتاج بنسبة 340% حتى تم بنهاية 2013 تحقيق 177 اكتشاف بزيادة خمسة استكشافات عن نهاية نفس الشهر من 2012، بالإضافة إلى بروز الغاز الصخري على الساحة بإضافة ما يقارب 1 مليون برميل يوميا إلى إنتاج الولايات المتحدة وكندا، هذا فضلا عن الإنتاج المستقبلي المتوقع يتراوح بين 3.5 و 8 برميل يوميا بحلول سنة 2020.[9]

هـ/ الاستثمار في المجال النفطي: منذ بداية التعافي في سنة 2012 تم نمو الاستثمار بمعدل 11 تقريبا في 2013 وتجاوز مبلغ 690 مليار دولار أمريكي، وتمثل ذلك نسبة زيادة مقدارها 65% منذ 2009، وتسجل منطقة الشرق الأوسط اكبر نمو ديناميكي في هذا المجال، حيث بلغت الزيادة في الاستثمارات فيها نسبة 21% ويلي الشرق الأوسط في هذا التوجه كلا من أوروبا بنسبة 20% ومنطقة أسيا والمحيط الهادي 17%، أما أمريكا اللاتينية فتشهد زيادة في الاستثمارات بنحو 14% بينما شهدت مجموعة الدول المستقلة (دول الاتحاد السوفياتي سابقا والدول الإفريقية نموا استثماريا في مجال الاستكشاف والإنتاج النفطي أكثر تواضعا قدر بنحو 11%، 8% على التوالي أما في أمريكا الشمالية فبعد ثلاثة أعوام من النمو القوي سجل هذا القطاع ارتفاعا في النمو 2%.[10] والجدول رقم (1) يوضح متوقع الطلب العالمي حتى عام 2020.

3- الاحتياطات النفطية

المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالاحتياطات، التي تكونت عبر ألاف السنين في مكامن أو فقاعات كبيرة في باطن الأرض وهو غير قابل للزيادة وينضب حال استخلاصه من مكمنه، ويبلغ إجمالي الاحتياطات الأرضية المؤكدة في الولايات المتحدة 21.371 مليار برميل، أي اقل بمليار و86 مليون برميل، مما كانت عليه قبل عشر سنوات، كما أن بريطانيا بدأت تعد البراميل الأخيرة من حقولها وشارفت احتياطاتها في بحر الشمال على الانتهاء، وكان إنتاجها من النفط في شهر أوت من عام 1999 كان 3.1 مليون برميل يوميا، لكنه انخفض إلى 1.7 مليون برميل عام 2007، ويذكر تقرير صدر عن مركز "ملفات الطاقة" البريطاني أن معدل تراجع الإنتاج خلال السنوات الماضية بدأ عند 6% ثم تسارعت وتيرته لتصل الآن إلى 17%، مؤكدا أنه كلما وصل المخزون إلى مراحله الأخيرة ازداد معدل التراجع.

وفي ظل محدودية الاستكشافات النفطية في الوقت الحالي، فإن نظرية الندرة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط، بينما تزداد تكلفة الاستخراج كلما امتد الاستخراج إلى الاحتياطات ذات جودة أو نقاء أقل،كما أن بعض المتمسكين بفرضية "الذروة النفطية" يحذرون من أن الإنتاج العالمي للنفط قد بلغ ذروته عام 2006 وأنه سيتراجع إلى النصف بحلول عام 2030.[11]

4- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط

لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات النفطية والمؤسسات الاستثمارية مثل شركات التأمين للاحتياط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار.

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلى أخرى بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي من النفط مما تسبب بزيادة في الطلب والمخزون النفطي للضغط على أسعار النفط.[12]

2.II-تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)

انخفضت الأسعار الاسمية خلال عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض بلغت 16.3% عن مستوياتها عام 2000 والبالغة 27.6 دولار لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل حيث كان السعر الحقيقي 21.1 للبرميل، أخذت الأسعار الاسمية والحقيقية منحى تصاعديا بعد عام 2002 لتصل إلى 30 دولار للبرميل واتخذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل، وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفعت الأسعار لتصل إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004، ومن الأحداث التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط ما يلي:[13]

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى نقص الإنتاج بنحو 10%؛
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 للبرميل؛
- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛
- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص؛
- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا والصين والهند ودول جنوب شرق أسيا؛
- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة فقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ سعر الخام الأمريكي الحقيقي سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة 2005، وفي نفس السنة قدر نمو الاقتصاد العالمي بـ 4.4%، ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 مليون برميل يوميا مقارنة مع عام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون برميل يوميا.[14]

وقد بلغت سنة 2006 أسعار النفط أرقام غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006، من بين أسباب ارتفاع الأسعار خلال سنة 2006 نجد:[15]

- التوترات في الشرق الأوسط كانت وراء الارتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006؛
- أعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية؛
- تعطل الإنتاج الروسي.

أما في الربع الأخير من سنة 2008 قد شهد انخفاضا في أسعار النفط نتيجة زيادة الإنتاج من دول خارج منظمة الأوبك فضلا عن انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة.

كما شهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا. ووصل السعر سنة 2008 إلى 42.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط.[16]

أما عامي 2008-2009 فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في الأسعار، حيث كان للأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي الغربي آثارا سلبية خفضت من الطلب العالمي على البترول، مما أدى إلى انخفاض الأسعار لتصل إلى معدل 61 دولار للبرميل، بنسبة انخفاض بلغت حوالي 36.5 خلال سنة واحدة فقط.

عاودت الأسعار ارتفاعها مرة أخرى بفعل أثر بوادر نهوض الاقتصاد الرأسمالي من أزمته المالية الأخيرة، فبدأ نمو الأسعار منذ عام 2010 واستمر ليبلغ متوسط سعر البرميل 109 دولار للبرميل في عام 2012، محققا زيادة سنوية بمعدل سنوي بلغ حوالي 46% خلال 3 سنوات، وجاءت سنة 2014 لتشهد انحدار جديد قياسي للأسعار، حيث بلغ متوسط السعر خلال عام 2015؛ 49 دولار للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي للنصف الأول من عام 2016؛ 34 دولار للبرميل.

وبعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016، اتفق الأعضاء في "أوبك" بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا، في ديسمبر عام 2016، على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو 1.8 مليون برميل، اعتبارا من مطلع2017.

ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في الأوبك و 600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين على وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي بين الأوبك والمنتجين المستقلين، صعد خام برنت إلى 55 دولار للبرميل.

مع دخول الاتفاق حيز التنفيذ مطلع 2017، وظهور بيانات رسمية، تظهر نسب الخفض في الإنتاج من جانب المنتجين، واصلت أسعار الخام صعودها ولكن بشكل بطيء. ويعود البطء في تحسن أسعار النفط إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الو.م.أ ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

في نهاية النصف الأول من 2017، بلغ خام برنت 56 دولار للبرميل، وصعد إلى حدود 61 دولار مع نهاية الربع الثالث من ذات العام، مع إعلان لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في الأوبك وآخرون مستقلين، تراجع معروض النفط في السوق.

ومع مواصلة أوبك اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولار للبرميل حتى نهاية 2017. عام 2018 وصل سعر برميل البترول حوالي 45.33 دولار للبرميل، ليرتفع عام 2019 إلى 55.91 دولار للبرميل.

III- أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط خلال مسيرتها التنموية، حيث أن أي تغير يطرأ على هذه السلعة الإستراتيجية أو سوقها ينعكس لا محالة على الاقتصاد الجزائري،لذا يجب العمل على إيجاد بدائل اقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي بعيدا عن النفط، وفي هذا المحور يتم عرض تطور الوضع الاقتصادي الجزائري وإبراز اعتماده الشبه كلي على قطاع المحروقات.

III.1- تطور الوضع الاقتصادي الجزائري

1- الوضع الاقتصادي للجزائر قبل القيام بالإصلاحات (1962-1988)

كانت الجزائر في هذه المرحلة حديثة عهد بالاستقلال، فقامت بإطلاق بعض البرامج الاستثمارية المتقلبة من سنة لأخرى، بسبب الاعتماد على التمويل الخارجي وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي، [17]والفترة من 1967 إلى 1989برزت كمرحلة جديدة في سير التنمية بالجزائر وتميزت بإتباع أسلوب التخطيط بدءا بالمخطط الثلاثي، إلى المخططين الرباعيين الأول والثاني، وبعدها المخططين الخماسيين الأول والثاني.خلال هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية رجعت إلى الانخفاض المزدوج لأسعار البترول سنة 1986 وقيمة الدولار، فانخفاض إيرادات المحروقات بمقدار 20% أدى إلى عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، الأمر الذي فتح المجال لتوسيع المديونية داخليا وخارجيا.[18]

2- الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الإصلاحات المدعمة (1989-نهاية التسعينيات)

أظهرت البرامج والخطط التي تم تطبيقها في الاقتصاد الجزائري قبل هذه الفترة محدودية كبيرة، لذا أصبح إصلاح الاقتصاد حتميا من حيث منهج تسييره ومهامه، وكذلك أهدافه وإجراءاته، ومن أهم البرامج التي تخص الإصلاح الاقتصادي ،[19]برنامج التثبيت الاقتصادي الأول الذي امتد من 1989/05/31 إلى 1990/05/30 حيث لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي بعقد اتفاق لكن بشروط الصندوق. وبعده برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 حيث تم الاتفاق على برنامج ثاني مع صندوق النقد الدولي يمتد إلى غاية نهاية مارس 1992، وهذا من أجل حصول الجزائر على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي.

لكن مع بداية سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري نتيجة للنقائص المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاحات، وظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الواقع السلبي للاقتصاد الجزائري، فقد ظهر عجز متنامي في الميزانية العامة للدولة بلغ نهاية 1993 حوالي 8.7%،وانخفاض معدل الطاقة الإنتاجية لمعظم وحدات الإنتاج إلى أقل من 50%،تدهور في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 2% وتدهور قيمة الدينار بنسبة 40% مع ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقارب 28%.[20]

بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض المداخيل والرفع من المديونية الخارجية، وبهدف معالجة تلك الأوضاع لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتوقيع اتفاق في بداية 1994، والذي انبثق عنه برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، والذي كان له عدة آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري. ف حاولت الحكومة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد متوسط المدى وهو"برنامج التعديل الهيكلي"بمساعدة من صندوق النقد الدولي، ويهدف البرنامج إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة بالتوازي مع تقليصحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.[21]شهدت هذه الفترة (1995-1998) تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى 3.6% حيث تعد سنة 1998 السنة التي حُقق فيها أعلى معدل نمو منذ سنة 1986 إذ وصل إلى 5.1%.[22]

3- الوضع الاقتصادي للجزائر في مطلع الألفية الثالثة:

في محاولة لإعادة بعث حركية الاقتصاد تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية والتي امتدت فترتها من 2001 إلى 2014، وفي ما يلي يتم ذكر بشكل موجز كل برنامج:

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**:يتمحور هذا البرنامج أساسا حول مجموعة من الأنشطة الرئيسية الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، إذ خصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ 525مليار دج إلا أن غلافه المالي النهائي وصل إلى حوالي 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار.[23]فقد ساهم البرنامج في التخفيف من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وخلق ظروف ممهدة لمواصلة المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية حقيقية مستدامة.[24]
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**: سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث انخفضت الديون الخارجية من 17.2 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.4 مليار دولار سنة 2009،[25]كما انخفضت الديون الداخلية من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 705.9 مليار دج سنة 2009،[26] إلا أنه انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6%، مع ارتفاع معدل التضخم إذ وصل إلى 7.5 %نهاية 2009.[27]
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي(المخطط الخماسي 2010-2014)**: إن هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أي استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، مع إطلاق مشاريع جديدة للتقليص من البطالة والرفع من المستوى المعيشي للأسر، وخصص له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار.
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:**يعتبر هذا البرنامج امتداد للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، وتتمثل أبرز أهدافهفي الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة .بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام ،وإيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه، بالإضافة للعمل على استحداث مناصب الشغل.

III.2- الاقتصاد الجزائري والاعتماد الشبه كلي على المحروقات

عند دراسة الوضع القائم نجد أن قطاع المحروقات يحتل مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، ففي بداية الستينيات كانت كل المواد الطاقوية والتشحيم المصدرة تمثل أقل من الثلثين من مجموع الصادرات، أما من حيث الناتج المحلي الإجمالي فكانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات فيه ما بين 14.2% عام 1963، لتنتقل بعد ذلك إلى 20% عام 1990 وهذا بعد سنوات من تأميم قطاع الطاقة والمناجم، وانقلب الوضع حيث أصبح النمو الاقتصادي الجزائري يهيمن عليه قطاع المحروقات بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 40%خلال الفترة 2000-2010، وبأكثر من 50% من 2010 إلى 2014.[28]ولقد أدى الاهتمام المتزايد بقطاع المحروقات إلى تراجع مساهمة قطاع خارج المحروقات، إذ شهد كل من قطاع الزراعة والصناعة معدلات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تتجاوز 5% في أحسن الأحوال فالمحروقات مازالت تشكل 97% من إجمالي الصادرات، وهذا خلال الفترة 2000-2011، مما يعني أن أقل من 3% هي صادرات خارج المحروقات.[29]

وفي ظل الأزمة النفطية 2014 تأثركثيرالاقتصادالجزائريوكغيرهمنالاقتصاديالتالنفطية بالانخفاضالحادالذيعرفته أسعارالنفطالتيتهاوتإلىأدنىمستوياتها، إذانخفضسعرالنفط (خليطالصحراءالجزائري) انخفاضاحادا،لقدتهاوتأسعارهم ن109.5 دولار للبرميل كمتوسطسنة 2013 إلى99.6دولارللبرميلكمتوسطسنة

2014.والتيكانلهاانعكاساتمباشرةعلىمختلفالمؤشراتالاقتصاديةوالاجتماعيةفيالبلادخاصةمنهاالتوازناتالخارجية.[30]وحسب تقرير صندوق النقد العربي الصادر في سبتمبر 2019 لاتزالالأوضاعالاقتصاديةالدوليةلاسيماالتطوراتفيأسواقالنفطالدوليةتؤثرعلىالتوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري في ظل التوقعات باستمرار العجز المزدوج في الموازنة العامة للدولة وميزان المعاملات الجارية، وهو مالايزال يضغط بدوره على مستوى الاحتياطات الدولية.[31]

III.3- تحليل واقع الاقتصاد الجزائري

يعد الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصادات الريعية التي تعتمد بصورة مطلقة على المحروقات، وهذا الارتباط الشديد جعل منها أكثر الدول تأثرا بأسعار المواد الطاقوية، وللوقوفعلى مدىاعتمادالاقتصادالجزائري علىعوائدالنفطروف يتم التطرقإلىتحليلواقعالاقتصاد الجزائري.

1-معدل نمو الناتج المحلي:

كما هو موضح في الشكل رقم 01أسفله يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدانخفاضا شديدا بداية من سنة 2003 بعد أن بلغ 7.2% إلى 1.4% سنة 2018 ، وقد ارتفع قليلا في الفترة الأخيرة عن المعدل المسجل سنة 2009 أي بعد أن كان 1.6% وصل إلى 3.6% سنة 2010، وعاد للانخفاض بعد سنة 2014 من 3.8% إلى 1.3%سنة 2017، وهذا عائد إلى انخفاض أسعار النفط مع أزمة سنة 2014 والشكل رقم 05 يوضح المنحنى التنازلي لأسعار النفط من 2014 إلى 2016 ، وهذا ما يعكس فشل البرامج التنموية المسطرة من 2001 إلى 2019 في تحقيق أهدافها لرفع معدلات النمو بل لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بتقلبات السوق النفطية.حيثفي سنة 2018 ارتفع سعر النفط إلى 71.8 دولار للبرميل مقارنة بـ 54.2 دولار للبرميل سنة 2017، وبذلك ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 إلى 1.4% مقارنة بـ 1.3 %سنة 2017.

2-الصادراتوالإيراداتالنفطية:

منذ استرجاع السيادة على قطاع النفط، وصادرات النفط تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة،وهذا ما يوضحه الجدول رقم 02، إذ يتضح أن قطاع المحروقات يسيطر على حجم الصادرات الجزائرية للخارج والتي بلغت أقصى ارتفاع خلال سنة 2008 إذ بلغت 77361 مليون دولار، وأما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية، تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية بـ0.45%وبـ 0.17% في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2008، وهو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالميا. وشهدت صادرات المحروقات والتي تمثل الجزء الأكبر

من الصادرات انخفاض متتالي إلى أن وصلت 38338 مليون دولار عام 2018 في حين بلغت الصادرات خارج المحروقات 2830 مليون دولار في نفس السنة، وهو ما يوضح تدهور الوضع الاقتصادي بالجزائر.

وقد بلغت إيرادات النفط في الجزائر 34 مليار دولار عام 2015، مقارنة بـ 61 مليارا عام 2012، وذلك بسبب تدهور أسعار النفط، مترافقا مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالميا، مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ47.7%منذ عام 2010.[32]

3- حركة الميزان التجاري:

كما يظهر في الشكل رقم 02 سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2018حجما إجماليا للواردات يقدر بـ 46.19 مليار دولار أمريكي أي زيادة طفيفة تقدر بـ 0.30 %مقارنة بنتائج سنة 2017، وحجما إجماليا للصادرات يقدر بـ 41.17 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بـ 16.98 %مقارنة بنتائج سنة 2017[33].تترجم هذه الأرقام عجزا في الميزان التجاري خلال سنة 2018 بقيمة 5.03 مليار دولار أمريكي.كما تظهر هذه النتائج معدل تغطية الواردات بالصادرات بنسبة 89% خلال سنة 2018، مقارنة بنتائج سنة 2017 حيث بلغت النسبة 76%، وما يوضحه الشكل 02 ومنذ أكثر 15 سنة لم يسجل الميزان التجاري عجزا إلا ابتداء من 2015 اقترانا بانخفاض أسعار النفط في الفترة الأخيرة،كما هو موضح في الشكل رقم 05 حيث تظهر تحركات منحنى الميزان التجاري بالتوازي مع تحركات أسعار النفط وفيإطارمواصلةالحدمنالآثارالسلبيةللتقلباتالاقتصاديةمنذسنة 2014 التيأثرتعلى أهلمتعاملينالاقتصاديين،سعتالدولةإلىمواصلةالمحافظةعلىاستدامةتمويلاتالميزانيةالعامةوموازنةالحساباتالخارجية،منخلالالنموذجالجديدللنمو والاقتصادالوطني،والم صادقعليهمنطرفالحكومة.

ركزالبنكالمركزيمؤخراوبهدفدعمالنموالاقتصاديعلىتسهيلتمويلالاقتصادالوطنيوتعزيزالاستثمارالإنتاجيمنخلالسياسةالتيسيرالكميالتيبدأفيتطبيقهامنذعا م 2017 لتمويلعجزالموازنةالعامةللدولةودعمالسيولةالمحليةوقامنخلالهابتوفيرمواردماليةللحكومة(تمويلغيرتقليدي)تقدربنحو 6556 مليارديناريمثل 31 فيالمائةمنالناتجالمحليالإجمالي،وانتهىالعملبهافيمنتصفعام 2019 بقرارمنالسلطاتالعمومية.وقديلجأالبنكالمركزيإلىخفضسعرالخصمالمستقرعندمستوى 3.75فيالمائةمنذعام 2017للمزيدمنتيسيرالأوضاعالنقدية[34].

4-وضعية الصرف وميزان المدفوعات:

تراجعت احتياطات الصرف للجزائر إلى 144.1 مليار دولار بنهاية 2015 أي بإنخفاض بـ 35 مليار دولار تقريبا خلال سنة واحدة مقارنة بسنة 2014،[35] واستمر التراجع إلى غاية سنة 2019 بسبب العجز المسجل في ميزان المدفوعات والذي يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط كما يوضح الشكل رقم 05، فبعد أن عرف ميزان المدفوعات ارتفاعا بشكل متزايد طيلة الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 ليصل إلى 36.99 مليار دولار بالتوازي مع الارتفاع المستمر في أسعار النفط في تلك الفترة، عرف بعدها تدهورا كبيرا أين وصلت قيمته إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009 أي بنسبة انخفاض 89.56%مقارنة بسنة 2008 وهذا التغير الكبير كان سببه انخفاض أسعار النفط، ليحقق ميزان المدفوعات عجزا متزايدا خلال الفترة 2014-2018، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات المحروقات بصفة كلية تقريبا.

والشكل رقم 03 يوضح سعر صرف الدينار الجزائري حيث انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5.10%، وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ 116.62 دولار/ الدينار في عام 2018 مقابل 110.96 دولار/ الدينار في عام 2017.

وانخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 9.87% في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، إجتاز من 125.32أورو /دينار في عام 2017 مقابل 137.69 أورو/دينار في عام 2018.

5- على المستوى القطاعي:

إنمعدلات نمو قطاع خارج المحروقات تمشي بوتيرة متباطئة في حدود6%، وبلغ هذا المعدل أقصاه عام 2009 إذ وصل إلى 9.3% بسبب زيادة الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، ويتضح أن هيكل الاقتصاد الوطني انقلب إلى هيكل أحادي التصدير، ويكاد أن يكون أحادي المنتوج يعتمد بشكل حصري على نمو قطاع المحروقات.

وتتكون نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحه الشكل رقم 04 بـ43.99% لقطاع الخدمات سنة 2018 بعد أن كان سنة 2005 يشكل 30.19% ونسبة39.59% لقطاع الصناعة سنة 2018 أما الباقي والبالغ11.97% فهو يمثل نسبة مساهمة القطاع الزراعي سنة 2018 والتي كانت عام 2005تشكل 7.69%.

رغم التغيرات الايجابية التي سجلها قطاع الزراعة من سنة 2005 إلى سنة 2018 وقطاع الخدمات إلى غاية سنة 2015، إلاأنه يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة للمبالغ المسخرة خاصة الموجهة للقطاع الزراعي، إذ يعاني هذا القطاع بركود واضح وانعدام مردوديته رغم الجهود المبذولة.أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد شهد انخفاضا وتبقى الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة ببقية الدول العربية النفطية وخاصة أن القطاع الصناعي يعد القطاع الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه للتحول نحو التنويع الاقتصادي.

من خلال ما سبق يتضح أنه من تاريخ الجزائر المستقلة عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم، النوع الأول تنظيم مخطط مركزي اعتمد لفترة امتدت من الاستقلال حتى مطلع التسعينيات، والنوع الثاني تنظيم حر تحكمه نسبيا آليات السوق وميكانزماته، يمتد من نهاية الفترة الأولى إلى يومنا هذا. ومن الملاحظ أن جملة الإصلاحات حققت البعض من النتائج الحسنة، إلا أنها عجزت في الوقت ذاته عن تحقيق أهدافها النهائية، حيث ظل الاقتصاد الوطني حتى الوقت الراهن هشا أحادي القطاع تحكمه تطورات سوق النفط العالمية.

IV- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

إن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأ ية من صادرات النفط، وما يتميز به من تذبذبات وتقلبات مستمرة، والدليل على ذلك الأزمات البترولية الأخيرة وما خلفته من نتائج وخيمة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية ما يجعل من عملية التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للتخلص من تبعيتها لهذا المورد والنهوض باقتصادها.

1.IV- إستراتيجية الجزائر للتنويع والنمو الاقتصادي

من خلال رؤية طويلة الأجل، تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح قوة ناشئة نتيجة للتحول الهيكلي على مدى العقد المقبل، لهذا يتم طرح ثلاث مراحل للنمو:[36]

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019)**: تغيير حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة
- **المرحلة الانتقالية (2020-2025)**: التي ستتيح تحقيق إمكانات الاستدراك للاقتصاد.
- **مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030)**: الوصول لقيمة التوازن.

بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد، حدد النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أهداف للفترة2020-2030:

- تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- ارتفاع محسوس في عائد الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يتضاعف إلى 2.3 مرة).
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية (من 5.3% سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي آفاق 2030).
- عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرص لتنويع الصادرات.
- تقليص نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف (6% سنويا في 2015 إلى 3% في آفاق 2030).

2.IV- السياسات المقترحة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد سبق وتم تقديم من طرف الباحثينبعض التوصيات الرئيسيةبشأن سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط والتي منها الجزائر، والتي يتم عرضها في ما يلي:[37]

أ/ سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي

-تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية.

-التأكد من استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة.

-وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلاحية القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط.

-تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.

ب/ الإطار التنظيمي والمؤسساتي لمواصلة نمو القطاع الخاص

-تعزيز زيادة التكامل التجاري.

-تطوير أسواق الأوراق المالية.
-تبسيط البيروقراطية الحكومية.
-تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة.

ج/ القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص

- تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين.
- زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضا.
- تحسين نوعية التعليم.
- الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام.

د/ السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا

- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية.
- دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد.
- تعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.

ومن خلال الدراسة يمكن صياغة أهم المحاور التي يمكن الاعتماد عليهالتنويع الاقتصاد وذلك من خلال تطوير العديد من القطاعات والمجالات خاصة وأن الجزائر واحدة من أهم الدول التي تتميز بإمكانيات ومؤهلات زراعية وسياحية وبشرية قادرة على المساهمة الحقيقة في تنويع اقتصادها، يتم عرضها في ما يلي:

- **تعديل الهيكل الإنتاجي:** لتحقيق ذلك يجب التركيز على:

- **تطوير القطاع الصناعي:** وذلك بإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال تحديث المعدات وتوفير المواد الأولية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الإعفاءات الضريبية لها ، مع إرساء الأطر الفنية المتقدمة في الدورات التدريبية والتأهيلية لتكوين خبرات وطنية ذات كفاءة.

- **تطوير القطاع السياحي:**وذلك من خلال تطوير المرافق السياحية وإعطائها دورا مهما ضمن الخطط الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة وذلك بزيادة الاستثمارات الحكومية في هذا النشاط.والاستفادة من الخبرات العالمية وإدخال تقنيات حديثة في إدارة المنشآت السياحية ومرافقها من فنادق وغيرها.

- **تطوير القطاع الزراعي:** لابد من وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف والرؤى لغرض تلافي القصور الذي يصيب القطاع الزراعي ومعالجة التحديات التي تتميز بالترابط بين القطاعات الفرعية المكونة له ليصبح هذا القطاع قادرا على تحقيق النمو الذاتي المستدام.

- **توفير بيئة مؤسساتية مناسبة:**

-إصلاح هيكل المؤسسات أي القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية.
- دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة خاصة
- وتوفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة.

- **تطوير وإصلاح القطاع المصرفي:**

- تطوير آليات وأدوات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة لجذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص.
- التقيد بالمعايير المصرفية العالمية ومنها كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف.
- تطوير أداء العاملين في المصارف من خلال الدورات التدريبية.

- **توفر بنية تحتية حديثة والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وذلك من خلال:

- العمل على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة.
- تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمارات إليها لغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- الانتقائية في اختيار المشاريع التي من شأنها أن تحقق أهداف تنمية، واستهداف الأنشطة ذات أثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات.

V- النتائج ومناقشتها

يتميز النفط بعدم ثبات أسعاره مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها أو المستوردة، وبالأخص المنتجة منها مما جعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل.حيث أن الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات يعتبر من أهم سماته فهو يعد اقتصاد ريعي، يعتمد في تمويله للبرامج الاستثمارية على المداخيل الناتجة على الثروة النفطية، أي المداخيل الغير ناتجة عن العمل، وحتى لا تتحول هذه الثروة من نعمة إلى نقمة من الضروري وضع سياسات جديدة بالارتكاز على مقومات الاقتصاد الجزائري التي تؤهلها لإنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم استخلاص مايلي:

- أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا، وهو ما أكدته عدة أزمات والتي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز.
- إن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو مايعكس فشل البرامج التنموية المسطرة للحد من التبعية لقطاع المحروقات، حيث تبقى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في رفع معدلات النمو دون المستوى المطلوب.
- أثرت تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وهذا بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات المحروقات بصفة كلية تقريبا.
- التقلبات السريعة في أسعار النفط لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث الفجائية.
- تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي يعد الخيار الأمثل،فمن الضروري فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط،
- إن وضع إستراتيجية تنموية رشيدة دون المحروقات من خلال إتباع سياسة التنويع الاقتصادي في ظل مناخ سياسي مستقر يعمل على إعادة الثقة بين مختلف المستويات التي يتشكل منها المجتمع وإفساح المجال لممارسة ديمقراطية ذات مرجعية تقوم على المؤسسات من شأنه إخراج البلاد من التبعية والانطلاق في تنمية ذاتية حقيقية.

اقتراحات الدراسة:

- زيادةمستوياتالتنويعالاقتصادي، وتنويع مصادر إيرادات الميزانية لتحقيق عائد أكبر لبناء تنمية اقتصادية شاملة ومستمرة؛
- دعم وتنميةرأسالمالالبشري؛
- تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه وإشراكه في عملية التنمية؛
- توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما تحمل في طياتها من آثار تعود بالنفع على الاقتصاد؛
- توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة ذات إنتاجية؛
- الاهتمامبإصلاحاتالاقتصادالجزئيبهدفزيادةالإنتاجيةوالتنافسية؛ ودعمجهودالتكاملالإقليمي؛
- العمل على وضع إستراتيجية مدروسة للتقليل من الاعتماد على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

- ملاحق:

الجدول (1): الطلب العالمي على النفط للفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون برميل/يوم

السنوات	2000	2003	2010	2015	المتوقع 2020
مجموع العالم	77.2	78.4	94.2	96.8	111
الدول الصناعية	43.5	61.6	45.3	48.1	50.7
الدول النامية	28.7	32.4	38.9	40.8	51.8
الدول المتحولة	4.9	6.0	7.2	5.0	8.5

المصدر: صندوق النقد العربي، متاح عبر الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع: 2020/03/19.

الجدول (2): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
الصادرات خارج المحروقات	2062	2165	2582	2063	1780	1930	2830
صادرات المحروقات	69804	63752	60304	35724	28246	33261	38338
مجموع الصادرات	71866	65917	62886	37787	30026	35191	41168

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur تم الاطلاع عليها بتاريخ 2020/03/20 على الساعة 14.30.

الشكل (1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من الفترة 2003–2018 (%)

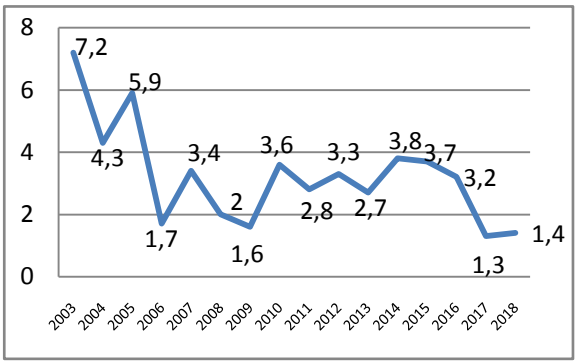

المصدر:بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2020/03/20 ، متاحة على الموقعالالكتروني:

http://data.worldbank.org/indicator

الشكل (3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري من الفترة (2005–2018)

الشكل (2) :تطور التجارة الخارجية من الفترة 2005–2018

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تم الاطلاع عليها بتاريخ 03/20/ 2020على الساعة 14.30 متاحة على الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

الشكل (4): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجماليسنوات مختلفة (2005–2018) (%)

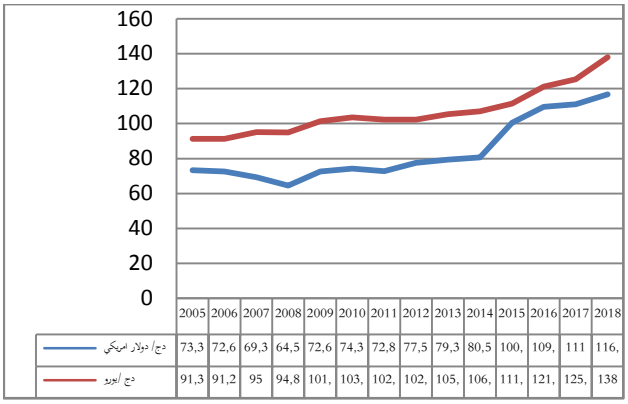

المصدر : الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bil
an-du-commerce-exterieur تم الاطلاع عليها بتاريخ
2020/03/20 على الساعة 14.30.

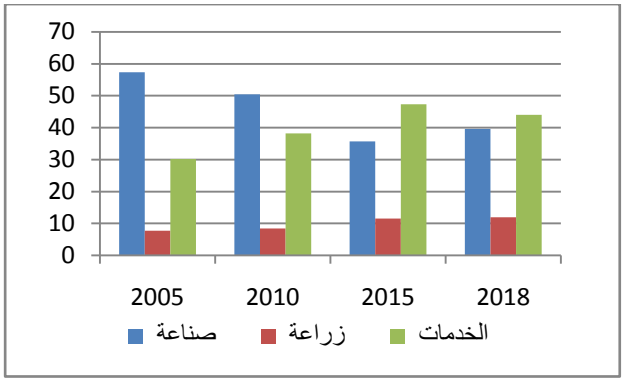

المصدر:بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2020/03/20 ، متاحة على الموقعالالكتروني:http://data.worldbank.org/indicator

الشكل (05): تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بالموازاة مع أسعار النفط (2003-2018)

الوحدة:مليار دولار

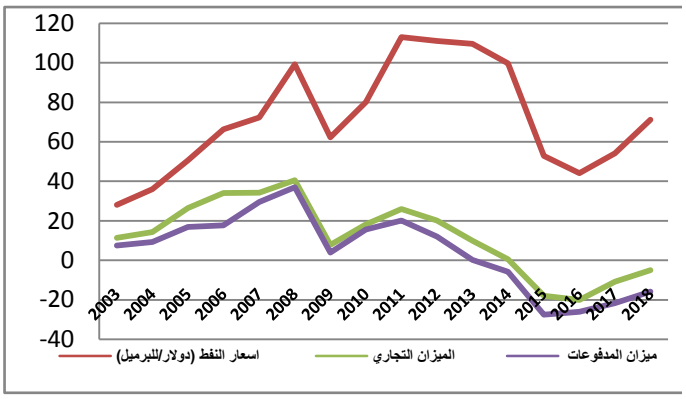

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

-الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur تم الاطلاع عليها بتاريخ 2020/03/20 على الساعة 14.30.

- تقارير بنك الجزائر ، https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm تم الاطلاع عليها بتاريخ 2020/04/26 على الساعة 14.00.

- تقرير الأمين العام السنوي الخامس والأربعون 2018، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ص55.

- الإحالات والمراجع :

[1]. علي العمري (ديسمبر 2015)، **قياس وتحليل اثر صدمات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2012)**، مجلة المعارف (19)، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، ص385-399.

[2]. نوال بن خالدي، لطيفة بن يوب (2019)، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2016)**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية 2(7): ألمانيا/برلين، ص19-28.

[3]أوضايفية حدة، خوني رابح،(جوان 2017)، **الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي** ،مجلة الباحث الاقتصادي (العدد07)، جامعة سكيكدة، ص 45-60.

[4]. حمزة ضويفي، **آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة معارف، العدد20، جوان، 2016، البويرة، ص268-269.

[5]. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، 2013، متاح على الموقع الالكتروني www.oapecorg.org تاريخ الاطلاع: 2020/03/20.

[6]. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص29.

[7]. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، 2015، ص 8 متاح عبر الموقع الالكتروني www.oapecorg.org تاريخ الاطلاع: 2020/03/20.

[8] -International energy Forum, **Progress report on the outcome of the Jeddah energy Meeting**, 19December 2008, p 21.

[9]. منظمة الأقطار العربية، المرجع سبق ذكره، ص124.

[10]. حمزة ضويفي، المرجع سبق ذكره، ص270.

[11]. مولود بوعوينة، جمال هاشم، **العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية– مقاربة تحليلية وصفية–**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 05، خميس مليانة، ص126.

[12]. المرجع نفسه، ص 127.

[13]. ضياء مجيد الموسوي، المرجع سبق ذكره، ص 17-18.

[14]. صورية مساني، **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول – دراسة حالة الجزائر للفترة (1995–2014) دراسة قياسية –**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، سطيف، 2019/2018، ص 21-22.

[15]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، الكويت، العدد33، 2006، متاح عبر الموقع الالكتروني www.oapecorg.org تاريخ الاطلاع: 2020/03/20.

[16]. صورية مساني، المرجع سبق ذكره، ص 22.

[17]محمد بلقاسم حسنبهلول، (1999)، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 71.

[18] زايد مراد (2006)، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 73.

[19]مدني بن شهرة، (2009)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع:عمان، الأردن، ص ص130-134.

[20]محمد بوقموم، (2010)، **نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص175.

[21]نبيل بوفليح، (2012)، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 12)، بسكرة، الجزائر، ص245.

[22]المرجع نفسه، ص ص 245-246.

[23]محمد مسعي، (2012)، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث(العدد10)، ورقلة، الجزائر، ص1.

[24]عائشة خلوفي، أسماء بن زيادي وشفيعة أيت بارة، (2013)، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر** ، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014 المنعقد يومي 11 و12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص5.

[25]La Banque d'Algérie, (2010) : **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2009, Algérie, P79.

[26]عائشة خلوفي، أسماء بن زيادي وشفيعة أيت بارة، المرجع سبق ذكره، ص7.

[27]بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/10/04،متاحة على الموقع الالكتروني http://data.worldbank.org/indicator

[28]زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد،(2015)، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** ، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص8.

[29]عائشة خلوفي، أسماء بن زيادي وشفيعة أيت بارة، المرجع سبق ذكره، ص9، ص20.

[30]أوضايفية حدة، خوني رابح، المرجع سبق ذكره، ص 49،ص50.

[31]صندوق النقد العربي،(سبتمبر 2019)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ص 23، متاح على الموقع الالكتروني **www.amf.org.ae**

[32]أوضايفية حدة، خوني رابح، المرجع سبق ذكره،ص 52.

[33]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاطلاع عليها بتاريخ 03/20/ 2020على الساعة 14.30 متاحة على الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

[34] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، المرجع سبق ذكره، ص 23.

[35]أوضايفية حدة، خوني رابح، المرجع سبق ذكره، ص 53.

[36] أحلام هواري (أوت 2019)، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر** ، مجلة البشائر الاقتصادية (2)، الجزائر: جامعة طاهري محمد بشار، ص 226.

[37] موسى باهي، كمال روابنية (2016)، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (5)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 154-155.